السيسي والجيش

من يحكم من ؟

منتدى الحوار للثقافة والإعلام

14 ديسمبر 2024

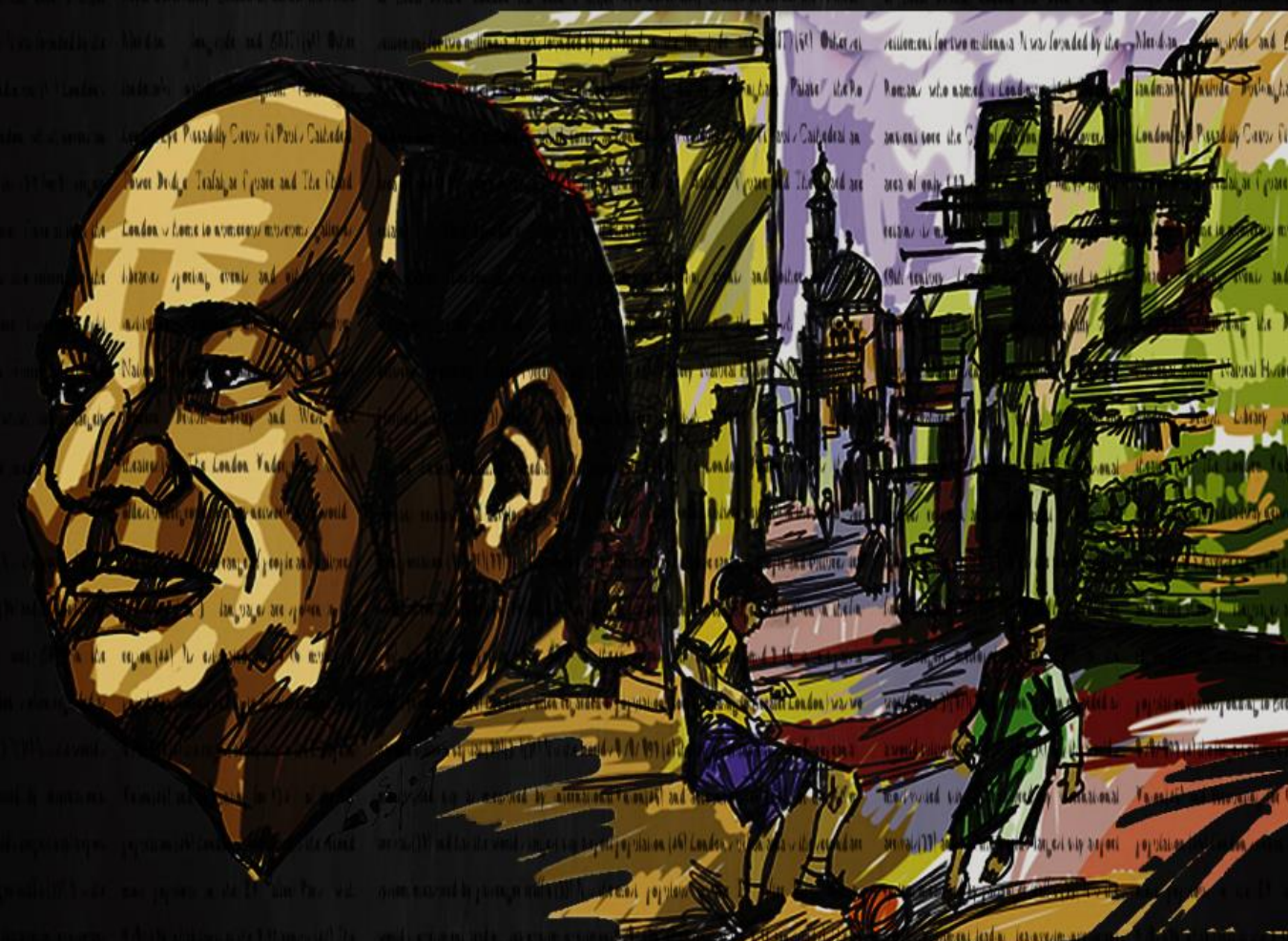

السيسي والمؤسسة العسكرية.. مَنْ يحكم مَنْ؟

في نظام يعتمد منذ اليوم الأول لحكمه على سياسة الإنفاق الضخم على مشاريع الإنشاءات الضخمة من البنية التحتية وإنشاء المدن الجديدة والاستثمار في العقارات بغضّ النظر عن العواقب والنتائج، أصبحت فرص الربح سخية خاصة أن قطاع الإنشاءات والتشييد ليست صناعة معقدة بطبيعتها.

وفي ظل غياب الشفافية والإفصاح يمكن إسناد مشاريعها إلى أي جهة وهي بدورها تتولى التعاقد مع شركات من الباطن للقيام بالأعمال الفعلية وكانت القوات المسلحة هي الجهة المختارة لكن قبل تحليل علاقة الرئيس بالمؤسسة العسكرية يجب فهم وضع الجيش داخل نظام الحكم ابتداءً وهنا يمكن القول إن هناك جانبَين للمسألة:

أولًا: المؤسسة العسكرية جزء من النظام السياسي، وتحرص على الحفاظ عليه، بنفس حرص كافة مكونات التحالف الحاكم (الرئيس، الجيش، الأمن، القضاء، البيروقراطية العليا) بما يتطلب إعطاء الأولوية لشبكات القوة سواء داخل المؤسسة نفسها أو ضمن دوائر باقي أعضاء التحالف الأمني الحاكم.

وما يوطّد العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية التي وصل من خلالها إلى السلطة أن الرئيس والجيش يتقاسمان الرؤية نفسها للشرعية السياسية وكلاهما يتبنّيان عقيدة استراتيجية تدور حول الإبقاء على الدولة بشكلها ذاته وعدم السماح باختراقها من قبل التيارات السياسية المتنازعة وخصوصًا جماعة الإخوان المسلمين حتى لا تختبر مصر تجربة البلاد التي حكمتها تيارات إسلامية.

لكن رغم أن السيسي يحكم باسم الجيش الذي يدّعي تمثيله للبلاد وحقه التاريخي في الحكم (الذي سلبه منه رجال الأعمال الفاسدون في عهد مبارك) ورغم أن القوات المسلحة نفسها هي مصدر الشرعية إلا أن الجيش لا يحكم بنفسه وهذا وضع مركّب وخادع لمعظم المراقبين.

إذ يجب إدراك أن الجيش ليس مؤسسة حكم على طريقة العائلة الحاكمة في السعودية مثلًا ولا حزب حاكم على طريقة الحزب الوطني الغارب بل مجرد منصة لتسلُّق السلطة ورغم أنها تقوم بدور المرجع النهائي للقرار السياسي في لحظات الاضطراب القصوى مثل الانتفاضات وغيرها لكنها في الأوقات العادية تخضع للنفوذ الذي تمارسه مؤسسة الرئاسة.

ثانيًا: المؤسسة العسكرية هي الأداة الرئيسية للسيسي لإنجاز المهمات:

بمعنى أنها تقوم بالدور نفسه الذي كانت تقوم به شركة "المقاولون العرب" في عهد السادات وبالتالي تسعى لكسب موقع داخل الاقتصاد يؤهّلها للحصول على العقود الحكومية (المصدر الرئيسي للاستثمار في البلد) على حساب بقية المنافسين ومن ثم جني الأرباح.

وعليه تدير المؤسسة العسكرية حاليًا حصة كبيرة من إجمالي الأشغال العامة في البنية التحتية والإسكان إلى جانب مشاريعها الأخرى في استخراج المعادن والاستصلاح الزراعي بجانب سيطرتها على استخدام أراضي الدولة وامتلاكها لشركات إعلامية وفنادق.

لكن الفرق بين المؤسسة العسكرية و"المقاولون العرب" إلى جانب ضخامة الاقتصاد العسكري هو النفوذ السياسي الذي تتمتع به

وتحرص عليه وهو ما يضع عليها أعباءً سياسية من قبيل الحفاظ على النظا، وتنفيذ سياسات داعمة لبقاء السيسي مثل توفير السلع والمنتجات بأسعار أقل (قليلًا) من القطاع الخاص للشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى مساهمتها في صنع السياسة العامة للبلاد.

صحيح أن المؤسسة العسكرية ليست مسؤولة بشكل مباشر عن صنع استراتيجية السيسي الاقتصادية بالكامل إلا أنها شريكة في وضعها وعلى مستوى أقل يشارك العسكريون في توجيه السياسات في الصناعات التحويلية والاتصالات والتحول الرقمي والتنمية الريفية وينفذون المشاريع التي سبق ووضعوها بأنفسهم على رأس أولويات الدولة.

تعود مساهمة القوات المسلحة في صنع الاستراتيجية العامة للاقتصاد والسياسة العامة للبلاد إلى افتقار السيسي لأي ظهير سياسي مدني ما يجعل المؤسسة العسكرية دعامة سياسية لا غنى عنها لنظامه في ظل خشيته من بناء حزب حاكم بعد تجربة الحزب الوطني المريرة والأحزاب الموجودة في البرلمان ويديرها الأمن الوطني أقرب إلى مكاتب دعاية لإنجاز النظام وهو ما يتطلب مجازاة العسكريين على دعمهم السياسي الحاسم بمشاريع وفرص مربحة.

يزيد الأمر تعقيدًا من اقتناع السيسي بضعف كفاءة المدنيين وفسادهم سواء في أجهزة الدولة أو في القطاع الخاص وإيمانه بأن المؤسسة العسكرية هي الأكثر كفاءة والأكثر نزاهة في البلاد والأكثر قدرة على تجاوز تعقيدات البيروقراطية المدنية، ومن ثم أسرع في الإنجاز.

في هذا السياق يمكن التذكير بلقاء السيسي حين كان مرشحًا للرئاسة في العام 2014 مع الإعلامي إبراهيم عيسى والإعلامية لميس الحديدي وقال آنذاك: "يا رب نشوف مصر كلها زي الجيش" وكذلك في نصّ كلمته في مؤتمر الشباب بالإسماعيلية جلسة الأربعاء أبريل/نيسان 2017 عندما قال: "الجيش بيقوم بدور تنموي موازي للدولة بالظبط".

وفي نصّ كلمته احتفالًا بذكرى العاشر من رمضان 2017 قال: "مكانش هاينفع [بعد عام 2011] غير إن إحنا نوظف قدرات الجيش التنظيمية والإدارية والفنية والاقتصادية.. والاقتصادية أنا بقولها دايمًا مع كل إللي بيسمعني. الجيش هو المؤسسة الوحيدة إللي مابتاخدش".

تكرر ذلك في نصّ كلمته أيضًا أثناء افتتاح مشروع القوات المسلحة للاستزراع السمكي في كفر الشيخ نوفمبر/تشرين الثاني 2017 عندما قال: "إحنا بنعمل المشروع زي ما أنتم شوفتوا. المشروع بشكل متكامل ودا الدولة أرجو إن الناس تاخد كلمة الدولة اللي بتعمل مش القوات المسلحة بس. القوات المسلحة تمثل إيه يا جماعة؟ تمثل الدولة".

إذ يعتمد السيسي بالكامل على المؤسسة العسكرية في تحقيق أهدافه وأحلامه مع تجاهل باقي مؤسسات الدولة، إلا التي تصطفيها المؤسسة العسكرية شريكًا في مشاريعها مثل هيئة التنمية العمرانية التي يهيمن عليها ضباط سابقون أيضًا.

لذا ساعد السيسي على تمكين المؤسسة العسكرية من إشغال موقع محور الاقتصاد الوطني حتى صارت تدير أكثر من ربع إجمالي الإنفاق العام سواء على البنية التحتية أو مشاريع الإسكان أو حتى

أعمال الأشغال العامة للوزارات وهكذا باتت الفرق العسكرية المختصة شريكًا في وضع الإطار السياساتي للبلاد.
وبطبيعة الحال أعاد العسكريون الذين يجريتوزيعهم على الجهاز المدني للدولة ويشاركون في صناعة السياسة الاقتصادية إنتاج الأمراض الموجودة منذ فترة طويلة في الدولة المصرية والمتمثلة في قصور التخطيط الاقتصادي الفوقي واتخاذ القرارات الاستثمارية من أعلى من دون النظر إلى احتياجات السوق أو قدرات الدولة، مع مستويات لا تحتمل من الفساد.
وليس صعود قائد سلاح المهندسين الفريق كامل الوزير، إلى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء وحمل حقيبتَي النقل والصناعة سوى نتيجة لتلك العقيدة التي يتقاسمها الرئيس والجيش حول كفاءة وفاعلية العسكريين على عكس وضع المدنيين.

فالفريق المعروف عنه في أوساط المقاولين بـ"النهر" و"الزجر" و"التهديد" يتجاوز أعتى العقبات البيروقراطية دون جهد يُذكر ويجبر المهندسين والمقاولين والعمال على إنجاز الأعمال في أقل من المهلة الزمنية المحددة لتسليمها وهو أمر يعجب الرئيس المتعجّل لتحقيق إنجازات بصرية يجري الترويج لها في الإعلام.
وتسمح تلك المشاريع للسيسي وللمؤسسة العسكرية بالتباهي الإعلامي مع التغافل المتعمّد للتكلفة الفعلية التي تتكبّدها موارد البلاد المحدودة، والتكلفة غير المباشرة من عدم استثمار هذا المال الثمين في مشاريع إنتاجية في الاقتصاد.
كل ذلك يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاد والخدمات العامة وعلى الرغم من تشغيل مئات الآلاف من العمال في مشاريع البنية التحتية إلا أن أضعافهم يعانون من البلد جراء انكماش القطاع

الخاص الذي تضيع فرصه في الحصول على الموارد أو حتى الاقتراض في ظل افتراس الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية للسوق وبيئة التمويل.

لكن السيسي والجيش لا يران ذلك لسبب واحد أن كليهما يتقاسم الرؤية نفسها للاقتصاد إذ لا يريان فيه شبكة متصلة الأطراف والجوانب عضويًا بل حصيلة من المشاريع المتجاورة التي لا يربطها رابط.

وبسبب من هذا التصور شديد البساطة لا يتمكن صانعو السياسات من تقدير تكاليف أو عوائد المشاريع التي يعملون عليها سواء من جهة الضبط المحاسبي أو من جهة تكلفة الفرصة البديلة لاستثمار كل هذه الأموال في مشاريع ذات قيمة مضافة أعلى بدلًا من رؤوس الأموال العقيمة التي جرى تجميدها في الأسمنت.

السيسي والمقاولون.. بديل القاعدة الشعبية

تعدّ مشاريع البنية التحتية ضخمة إلى حدّ أنها اخترقت الصحراء البعيدة عن المدن الحضارية لتشيّد مدنًا جديدة وامتدت إلى كل محافظات مصر وحتى داخل معظم القرى المصرية من خلال مشاريع "حياة كريمة".

وفي نظام يعتمد على استثمارات البنية التحتية كان من الطبيعي أن تستغل العقود الحكومية في دعم ركائز النظام وربما لهذا السبب تحديدًا صمّم النظام على اتّباع هذا النهج الذي كانت أعباؤه باهظة على ميزانية الدولة ولكنه نجح في خلق شريحة اجتماعية داعمة للنظام الذي بدأ عهده بتأييد شعبي ضخم، ثم أخذت شعبيته في التراجع.

في هذا الشأن يستحوذ الجيش على العقود التي تـدرّ ثـروات هائلـة ويمنحها بـدوره للأشـخاص المنتقـين الـذين يـدينون بالفضـل لهـذه الثروات إلى النظام الحاكم، فتحوّل المقاولون إلى شـريحة اجتماعيـة داعمة للنظام في المجمل، قبل أن يسحب بعضـهم ولاءه مـن الـذين حجب الجيش عنهم مستحقاتهم.

ومن هنا يمكن تفسير ظاهرة صعود إبـراهيم العرجـاني الـذي اشـتهر بسبب تحصيل شركته الأموال من الفلسطينيين في قطـاع غـزة على معبر رفـح إذ اسـتغلَّ علاقتـه مـع الجـيش في الحصـول على نصـيب الأسد من عقود المقاولات ومشاريع البنية التحتيـة في سـيناء حتـى توسّعت إمبراطوريته خلال سـنوات قليلـة، وذلـك مقابـل ضـمان ولاء قبيلته الترابين التي تعدّ أكبر قبيلة في سيناء ومصر ومعهـا معظـم القبائل في المنطقة.

أما علاقة النظام بالشركات الكبرى وذات القدرات التقنيـة والمهـارات العالية فلم تكن على نفس وتيـرة علاقتـه بصـغار المقـاولين الـذين أصبحوا كبارًا بفضل علاقتهم بالجيش ولم يكن أصحاب تلك الشـركات مضطرّين لأن يعلنوا دعمًـا سياسـيًا للنظـام (مثـل شـركات أوراسـكوم للإنشـاءات والسـويدي أليكتريـك) لحاجـة النظـام إلـيهم، فـاكتفوا بالحصول على حصة من الكعكة والاستفادة من الثروة العامة.

لكن في المجمل سواء بالنسبة إلى المقاولين أو الشركات الكبرى في القطاع الخاص، فالعمل على هذه المشاريع بدوره ساعد بالفعـل على تشكيل شريحة اجتماعية، إن لم تكن داعمة للنظـام فإنهـا لـم تكـن محرّضـة أو معارضـة لاسـتمراره والتـي شـملت إلـى جانـب المقـاولين قطاعات بأكملها من الصنائعيين والحرفيين الذين يشاركون بانتظـام

في مشاريع الدولة، سواء كانت تلك التي داخل محافظاتهم أو في المدن الجديدة.

إذ إن ربّ عمل هؤلاء (مقاول الأنفار) يملك السيطرة عليهم ويهمّه استمرار حصول الجهة التي يعمل معها على عقود حكومية ويهمّه أن ترضى عنه وتختاره، وهو ما يخلق علاقة زبائنية سياسية بين الطرفين اللذين يهمهما أن تستمر الدولة في نهج الإنشاءات والتشييد بلا نهاية.

ونلاحظ أنه على مدار السنوات الماضية وحتى مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وزيادة العجز في الموازنة العامة وتعطل وركود معظم القطاعات داخل السوق بفعل مشكلة نقص العملة الصعبة التي تستنزفها هذه المشاريع كانت الدولة من خلال المسؤولين والسيسي تدافع عن سياساتها الإنشائية الكثيفة ولديها حجّة دائمة بأن هذه المشاريع توظف ملايين العمال ويعمل على تنفيذها آلاف الشركات من القطاع الخاص ولذلك لا يمكن وقفها أو حتى إبطاء وتيرتها.
في تصريح للسيسي في مايو/أيار 2024 قال: "بعتبر من ضمن أرباحي كدولة إن أنا في بني آدم ما بيشتغلش يشتغل. أنا أعمل مشروع يكسب مكسب مش كتير بس يشغل عمالة كتير أنا بعتبر ده ربح يتحط من ضمن الدخل بتاعي إن أنا شغلت في المشروع ده 100 ألف بني آدم وراهم 100 ألف أسرة وده في حد ذاته بعتبره بعتبره مكسب مالي".

لكن ثمة العديد من الدلائل تشير إلى أن الأمر أبعد من فكـرة تشـغيل ملايين العمال على الطريقة الكينزية (حفـر حفـرة وردمهـا مـن أجـل تشغيل العمال) فالغرض مـن ذلـك الإنفـاق الضـخم هـو خلـق شـبكة ولاءات ضخمة وممتدة في كافة ربوع مصر بحيث تكـون قـدرتها على مراكمة الثروات (أو على الأقـل مصـدر رزقهـا) مرتبطـة ببقـاء النظـام وتحتاج إليه ولا تستطيع العمل إلا في وجوده وفي ظل سياسات مـن نوعية سياساته وبالتالي تتجـه لدعمـه وتأييـده فتصـبح بـديلًا عـن الظهير الجماهيري المفتقد.

وذلك لأن النظام الحالي على عكس بقية الأنظمة السابقة لا يمتلـك قاعدة جماهيرية بالمعنى المتعارف عليه فعبد الناصـر كانـت تؤيـده الطبقـات الفقيـرة والوسـطى بسـبب سياسـاته المنحـازة إلـيهم والسادات كان ظهيره الجماهيري "تجّار الشـنطة" و"حيتـان الانفتـاح" وعندما أحسَّ بأنهم غيـر كـافين لمواجهـة التمـرد الناصري/اليسـاري ضدّه أخرج الإسـلاميين مـن السـجون مقابـل أن يكونـوا داعمـين لـه ومبارك كان لديه الحزب الوطني ويستخدم عمـال القطـاع الحكـومي كظهير سياسي.
لكن في كل الأحوال على عكس الحديث الليبرالي الشـائع سـواء في الداخل أو من قبل مؤسسات التمويل الدوليـة حـول افتـراس الجـيش لفرص القطاع الخاص تثبت طبيعـة العمـل في المشـاريع الكبـرى أن العلاقة بين الطرفين أقرب إلى تبادل المنافع مع جزء هام من شركات القطاع الخـاص خصوصًـا في ظـل اسـتفادة جـزء كبيـر مـن الشـركات المتوسطة والصغيرة من الامتيازات الممنوحة للجيش.
هذه الحالة تجعل تلك الشركات في سباق محتدم ودائـم على الفـوز برضا الجيش لاقتناص العقـود الحكوميـة منـه في البـاطن، وهـو مـا

يُترجَم كتأييد سياسي واضح كما في الحملات الانتخابية أو بالامتناع عن المعارضة وهو في النهاية شكل من أشكال التأييد السلبي.

المصدر: https://2h.ae/hufi

خطة السيسي لتغيير عقيدة الجيش.. إلى أي مدى حققت مآربها؟!

مع حلول شهر أكتوبر/تشرين الأول من كل عام تتجدد ذكرى انتصار الجيش المصري على إسرائيل عام 1973 كأعظم انتصار عسكري مصري وعربي على دولة الاحتلال غير أن البعض يرى أن عقيدة الجيش المصري نحو إسرائيل بدأت تتغير شيئا فشيئا.

فمع وصول السيسي لسدة الحكم في مصر بانقلاب عسكري في 3 يوليو/تموز 2013 سعى السيسي إلى توجيه قوة الجيش نحو معارك داخلية وتوغله في السياسة وحمايته للنظام الحكام.

مع الانقلاب العسكري الذي نفذه السيسي ضد الرئيس المنتخب الراحل محمد مرسي في 3 يوليو/ تموز 2013 بدأت إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية تظهر بقوة وحدثت على إثرها انتهاكات وسقطات تاريخية على سبيل المثال التفريط في جزيرتي تيران وصنافير والتنازل عنها للسعودية، بالإضافة إلى التنسيق الكامل مع إسرائيل.

وبعد مرور نحو 11 سنة على الانقلاب هل نجح السيسي في تغيير عقيدة الجيش القتالية أم أنه بات يواجه ممانعة وصعوبة في ذلك؟

رمزية المساجد

في 20 يوليو/ تموز 2016 قامت مجموعة من الجيش بالتدريب على اقتحام مسجد على هيئة مجسم وإطلاق الرصاص عليه حيث

اقتحموه ودمروه بالكامل وذلك أثناء حفل تخرج دفعة جديدة من طلبة الكلية الجوية العسكرية، بحضور السيسي ووزير الدفاع السابق صدقي صبحي.

وهو الأمر الذي أحدث جلبة في ذلك الوقت وانتقده سياسيون وحقوقيون معبرين عن استيائهم من هذه "الإهانة" لرمز الدين الإسلامي في بلد مسلم ينص دستوره على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع.

وجاء التصويب باتجاه المسجد برأي نشطاء بمعنى أن عقيدة طلاب الكليات العسكرية في مصر "يتم محاولة تغييرها على قدم وساق حيث إنه من المنطقي أن تكون الأهداف التي يصوب عليها الطلاب غير واضحة المعالم أو حتى باتجاه إسرائيل على اعتبار أنها عدو أما أن يتم التصويب ناحية مسجد بدعوى مكافحة الإرهاب وكأن المساجد أصبحت مقرات تؤوي إرهابيين".

أما سياسة استهداف المساجد فلم تكن من خلال المجسم فقط فحرق المساجد واقتحامها ومحاصرتها لم تكن الأشكال الوحيدة لانتهاك المساجد في عصر السيسي كما حدث في مسجد رابعة العدوية الذي أحرق يوم الفض في 14 أغسطس/آب 2013 بالإضافة إلى محاصرة مسجد الفتح في رمسيس وإطلاق قنابل الغاز والدخان بداخله وأيضا حصار واقتحام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية.

كما اتبع السيسي سياسة التضييق على المصلين ومنع إقامة الشعائر وتعميم الخطبة الموحدة وإبعاد الأئمة والخطباء بمباركة الأوقاف فلم تعد المساجد تفتح إلا وقت الصلاة فقط وتغلق بعدها مباشرة ومنع الاعتكاف في رمضان إلا بتصريح من جهاز الأمن الوطني.

وأكد مراقبون أن التوجه الجديد للقوات المسلحة في عهد السيسي، يقول إن: "القادة الجدد للجيش بدأوا بالفعل بتغيير عقيدة القوات المسلحة من قتال إسرائيل إلى محاربة الإسلاميين".

وقال الدكتور محمد أبو زيد أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر: إن "ما يحدث نتاج طبيعي مأساوي لدخول الجيش في السياسة فهنا تتحول فوهة السلاح من قتال العدو الخارجي إلى قتال أبناء وطنك وبني جلدتك".
ويضيف "أبناء الجيش المصري هم أبناء الوطن وحماته ولا خلاف على ذلك، لكن استغلالهم في معارك سياسية واستخدامهم في إقرار نظام فاسد يؤدي إلى اختلال المقصد وعدم وضوح الرؤية فنجد النموذج الفج لاستهداف المساجد وبيوت الله وهذا غير مقبول فلم نرَ أي دولة غربية أو شرقية تضع نموذج الكنيسة أو الكنيس اليهودي وإلا لقامت الدنيا ولم تقعد".
واختتم حديثه: "ليس من مصلحة الوطن مستقبلا استمرار هذا الوضع ولنا في حرب 10 رمضان خير مثال عندما عاد الضابط والمجند المصري إلى عقيدته والتزم بها تحقق النصر المنشود وعندما ابتعد عنها حدثت الهزيمة".

ضلوع واشنطن

نشر موقع ويكليكس وثائق دبلوماسية أمريكية في ديسمبر/كانون الأول 2010 أشارت إلى: "أن الولايات المتحدة منزعجة من استمرار الجيش المصري اعتباره إسرائيل (العدو الأساسي) رغم توقيع اتفاقية سلام معها منذ أكثر من 3 عقود".

وجاء في برقية صادرة في مارس/آذار 2009 أن: "الولايات المتحدة سعت إلى اقناع الجيش المصري بتوسيع مهمته بطريقة تتواكب مع التهديدات الأمنية الإقليمية الجديدة مثل القرصنة والأمن على الحدود ومكافحة الإرهاب إلا أن القيادة المصرية القديمة قاومت جهودنا وهي راضيه عن المضي فيما تقوم به منذ سنوات من التدريب على نزاع تتواجه فيه قوتان بمزيد من القوات البرية والمدرعات تحسبا لنزاع محتمل مع إسرائيل في المستقبل".

وجاءت حادثة اختراق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية في أبريل/نيسان 2011 ليعلن المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري في مصر وقتها على الصفحة الرسمية على فيسبوك بأنه أصدر تعليمات: "بمهاجمة كل طائرة حربية تخترق الحدود المصرية والإسقاط الفوري لها".

وهو الأمر الذي يشير إلى استقرار العقيدة القتالية للجيش المصري على أن العدو هو "إسرائيل" حتى بعد اندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 إلى أن صعد السيسي إلى سدة الحكم في مايو/آيار 2014 حيث سعى إلى تبديل وزعزعة هذه العقيدة.

وحسب ويكليكس ذكرت برقية صدرت في فبراير/شباط 2010 أن: "إدارة أوباما قالت لمسئولين عسكريين مصريين أن الجيش الحديث يجب أن يكون مجهزا بعتاد نوعي حديث وليس بكميات ضخمة من العتاد القديم ورد هؤلاء المسئولون بأن التهديدات التي تواجهها مصر مختلفة عن تلك التي تواجهها الولايات المتحدة".

وتؤكد الوثيقة أن العسكريين المصريين قالوا إنه: "يجب أن يكون لمصر جيش تقليدي قوي لمواجهة الجيوش الأخرى في المنطقة

مشددين على أن الأولوية بالنسبة لهذا الجيش هي الدفاع عن الأراضي المصرية وعن قناة السويس".

وفي هذا الصدد قال الصحفي عامر حسن: "سيظل الجيش المصري الدرع الحامية للوطن ضد إسرائيل أو أي معتد آخر فهذه من الثوابت المعلومة ولا يستطيع أحد المساس بها" واستكمل: "العقيدة القتالية للجيش مستمدة من عقيدة الشعب نفسه الذي يؤمن أن فلسطين أرض محتلة ومغتصبة وللشعب الفلسطيني الحق في الحرية والحياة".

وأكد "تاريخنا مليء بالصراع مع المحتل وخضنا حروبنا الحديثة في مواجهته بداية من العدوان الثلاثي إلى حرب أكتوبر ولا يمكن أن ننسى دماء الشهداء أو نغفل تاريخنا".

واختتم حديثه: "الإشكالية الحقيقية القائمة تتمثل في الاستقطابات السياسية والاختلافات بين أبناء الوطن، والدخول في معارك جانبية لا طائل من ورائها فنحن نحتاج إلى أن نكون لحمة واحدة ويد واحدة هنا فقط يتحقق الأمان لمصر".

تخفيض الجيش

في إحدى الوثائق المشفرة التي نشرها موقع ويكليكس وكانت تحمل رقم 05 القاهرة 289 وحررت بتاريخ 14 أبريل/نيسان 2005 كشفت تلك الوثيقة بوضوح أن أمريكا وإسرائيل ضغطتا بكل قوة من أجل تخفيض عدد الجيش المصري لكن المشير طنطاوي رفض الطلب وكان عقبة في سبيل تحقيقه بل إنه سعى منذ ذلك التاريخ لتحديث الجيش وتطويره.

وتؤكد الوثيقة أن المشير كان يعمل بطريقة أكدت للإدارة الأمريكية أن هناك حدثا سياسيا كبيرا سيقع في مصر حتي أنهم في الوثيقة

رصدوا لقاء تم بين المشير الذي زار الصين في ربيع 2004 ووزير الدفاع الصيني.

المشير طلب مساعدة الصين لتطوير الجيش المصري بالمخالفة للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، وأشارت الوثيقة إلى أن الجيش المصري على حد علمهم لم يكن يثق في مبارك ونظامه حتى أن المشير كان لا يترك مصر كثيرا وكانت سفرياته شبه سنوية بواقع زيارة كل عام بحسب الوثيقة".

ويضاف إلى ذلك ما كشفته وثيقة لوزارة الخارجية الأمريكية سربت لموقع "ويكليكس" ونشرتها صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية يوم 08 أبريل/نيسان 2011 أن: "ضباطا من الجيش الإسرائيلي اشتكوا لنظرائهم الأمريكيين من طنطاوي بأنه كان بمثابة عائق أمام الجهود التي تبذلها إسرائيل لمحاربة نقل الأسلحة إلى قطاع غزة.

وتُظهر الوثيقة من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009 أن ضباطا في الجيش الإسرائيلي اشتكوا أمام نظرائهم الأمريكيين في لقاءات الحوار الإستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل من أن المشير طنطاوي: "لا يساهم في جهود محاربة تهريب الأسلحة إلى القطاع بل يشكل عائقا".

وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 قال السيسي: إنه "لن يسمح بتحول سيناء إلى قاعدة لتهديد أمن إسرائيل وجيران مصر مستعينا بذلك بالإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذها مؤخرا هناك".

وجاءت تصريحات السيسي ردا على سؤال مذيعة قناة فرنسا 24 خلال حوار صحفي هل ترى أنه يجب محو حركة حماس كما تراه إسرائيل؟ وأجاب السيسي بأن: "الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها

في سيناء هي أولا لتأكيد السيادة المصرية هناك وعلى أن مصر لن تسمح باتخاذ سيناء كقاعدة لتهديد الجيران وشن هجمات ضد اسرائيل".

تيران وصنافير

الثابت في العقيدة القتالية للجيش المصري هو الدفاع عن الأرض وعدم التفريط فيها ومحاولة السيسي نزع تأييد مطلق وكامل من المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالتنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية وهو ما رفضه قادة سابقون للجيش على رأسهم سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة السابق.

وفور التصديق على الاتفاقية في 14 يونيو/حزيران 2017 قال سامي عنان: "ليس من المهم الآن إثبات مصرية تيران وصنافير فمصريتهما ليس مشكوك فيها.. ولكن المشكوك فيه هو مصرية من يعارضون مصرية الجزيرتين".

أما الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء والمرشح الرئاسي السابق والقائد السابق للقوات الجوية فأكد أيضا مصرية تيران وصنافير وحذر من مغبة التفريط في التراب الوطني بهذه الطريقة.

أما الفريق مجدي حتاتة رئيس أركان القوات المسلحة وقائد الحرس الجمهوري سابقا أكد أن "جزيرتي تيران وصنافير" مصريتان وقال: "أبدا لم تكن ولن تكون إلا مصرية حقيقة عرفتها كمقاتل وتأكدت منها كقائد تيران وصنافير مصرية.. عاشت مصر حرة مستقلة".

وزاد من طبيعة الصراع مشاركة ممثلة عن جهاز المخابرات سابقا في تأييد مصرية الجزر وهي المستشارة هايدي فاروق الخبيرة في ترسيم الحدود الدولية ومديرة مكتب رئيس المخابرات المصرية السابق

ونائب رئيس الجمهورية الراحل عمر سليمان التي استعان بها النواب المعارضون في جلسة وأكدت تكليف "سليمان" والمشير طنطاوي وزير الدفاع السابق لها بجمع وثائق عن تبعية تيران وصنافير انتهت لأنها "مصرية".

الصحفي المصري محمد مجدي قال: "قضية التفريط في تيران وصنافير من النقاط السوداء في التاريخ المصري الحديث وهي غصة في قلب كل مصري أن يرى تراب وطنه ودماء الشهداء يتم التفريط فيها وبيعها بهذه السهولة".
وأكد أن: "الكثير من الجهات السيادية في مصر لم تكن راضية عن بيع تيران وصنافير وعلى رأسهم قادة القوات المسلحة مثل الفريق سامي عنان والفريق أحمد شفيق وأقول على مسؤوليتي لو تم عمل استفتاء داخل الجيش على بيع الأرض لرفض الجميع بشكل قاطع فالذين سبقوا في الجيش دفعوا ثمن هذه الأرض من دمائهم لتبقى للأجيال لا ليتم بيعها".

دعم إسرائيلي

المسألة الأخطر في عقيدة السيسي العسكرية يتمثل في التنسيق الكامل مع إسرائيل ففي 31 يناير/كانون الثاني 2016 كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية النقاب عن معلومات تفيد بأن: "إسرائيل قدمت دعما للجيش المصري في سيناء يتمثل في الصواريخ الاعتراضية والمعلومات الأمنية عن المسلحين هناك".
وذكرت أن: "رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي يورام كوهين انذاك زار القاهرة خلال الحرب على غزة صيف 2014 وبعدها وتباحث مع المصريين في قضايا تتعلق بغزة وحركة حماس".

كما أضاف وزير البنى التحتية والطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس أن: "السيسي غمر الأنفاق على حدود بلاده مع قطاع غزة بالمياه (بناء على طلب من إسرائيل) وأن التنسيق الأمني بين إسرائيل ومصر أفضل من أي وقت مضى".

كان الجيش المصري بدأ في 11 سبتمبر/أيلول 2015 ضخ كميات كبيرة من مياه البحر في أنابيب مدها على طول الحدود مع قطاع غزة لتدمير الأنفاق الموجودة أسفل الحدود عبر إغراقها ولاستكمال مخطط إنشاء منطقة خالية من الأنفاق في الشريط الحدودي مع غزة الذي بدأت السلطات المصرية العمل فيه منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2014".

وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في مقالها بعنوان "مصلحة أمنية حيوية: لماذا تتضامن إسرائيل سرا مع سيسي مصر" أشارت الصحفية السابقة بهآرتس الإسرائيلية ليلي جليلي إلى قول مسؤولي مخابرات سابقين إن: "إسرائيل تدعم رئيس مصر في تكتم لتقويته في مواجهة موجة الاحتجاجات الحالية لكنها لا تجرؤ على دعمه علنا خشية إضعافه أكثر".

وقالت في مقالها بموقع ميدل إيست آي البريطاني: إن "أعضاء البرلمان الإسرائيلي المعارضين -على غير عادتهم بالامتناع عن التحدث علنا حول هذه المسألة- يقولون إن هناك قلقا عميقا بشأن مستقبل رجل غالبا ما يوصف بأنه زعيم مصر الأكثر تأييدا لإسرائيل على الإطلاق".

وأضافت: أن العلاقة بين السيسي ونتنياهو ليست من نوع الانسجام المتبادل ولكنها علاقة مصالح مشتركة. وفي عهد السيسي وصل التعاون العسكري مع إسرائيل في سيناء إلى مستويات غير مسبوقة

فيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخبارية حول تنظيم الدولة والقاعدة في سيناء كتهديد مشترك.

المصدر: https://2h.ae/Vqnt

قوانين جديدة تُرسِّخ سلطة الجيش على المدنيين
توسيع صلاحيات الادعاء وسلطات أخرى في مواجهة الأزمة الاقتصادية

قالت "هيومن رايتس ووتش" إن السلطات المصرية أصدرت أوائل فبراير/شباط 2024 تشريعا جديدا يرسخ ويوسع صلاحيات الجيش الواسعة أصلا على الحياة المدنية بشكل يقوّض الحقوق. يمنح القانون الجديد الجيش سلطة جديدة واسعة لممارسة وظائف معينة بدلا من الشرطة والقضاء المدني والسلطات المدنية الأخرى كليا أو جزئيا ويوسع نطاق اختصاص المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين.

في 22 يناير/كانون الثاني قدمت الحكومة قانونا جديدا وتعديلات على قانون سارٍ إلى مجلس النواب الذي وافق عليها سريعا دون نقاش أو تعديل يُذكران في جلسة عامة واحدة في 28 يناير/كانون الثاني. يتضمن التشريع "قانون رقم 3 لسنة 2024 بشأن تأمين وحماية المنشآت والمرافق العامة والحيوية في الدولة" الذي نُشر في الجريدة الرسمية في 4 فبراير/شباط.
كما وافق مجلس النواب على تعديلات عديدة على "قانون القضاء العسكري" رقم 25 لسنة 1966 تم نشرها في "الجريدة الرسمية" لاحقاً.

وقال عمرو مجدي باحث أول في شؤون مصر في هيومن رايتس ووتش: "ترسيخ سيطرة الجيش على الحياة المدنية هو استراتيجية لاحتواء السخط المتزايد على إخفاقات الحكومة المصرية الذريعة في دعم الحقوق الاقتصادية والسياسية الأساسية وضمانها لن تُحَل الأزمة المالية في مصر بمحاكمة المزيد من المصريين في محاكمات عسكرية واضحة الجور وحبسهم".

يكلف القانون رقم 3 القوات المسلحة بـ "معاونة الشرطة والتنسيق الكامل معها في تأمين وحماية المنشآت والمرافق العامة والحيوية بما في ذلك محطات وشبكات أبراج الكهرباء وخطوط الغاز وحقول البترول وخطوط السكك الحديدية وشبكات الطرق والكباري" و"ما يدخل في حكمها".

ويمنح القانون العسكريين المشاركين في هذه العمليات الصلاحيات القضائية التي تتمتع بها الشرطة في الاعتقال والضبط وينص القانون أيضا على أن جميع الجرائم المرتكبة ضد المرافق العامة والمباني العامة "الحيوية" أو فيما يتعلق بها يجب ملاحقتها أمام المحاكم العسكرية.

يحتوي هذا القانون على أحكام أوسع وأكثر تعسفا من سابقه القانون رقم 136 لسنة 2014 الذي أصدره السيسي بمرسوم في أكتوبر/تشرين الأول 2014 استخدمت حكومته قانون 2014 لمحاكمة آلاف المدنيين وبينهم عشرات الأطفال في المحاكم العسكرية غالبا في محاكمات جماعية تنتهي بأحكام السجن القاسية أو الإعدام.

في مثال يعكس الطبيعة الفوضوية والمنتهِكة للمحاكمات الجماعية التي لا يتم فيها التحقق من الوثائق الأساسية وفي كثير من الأحيان لا تُثبت المسؤولية الجنائية الفردية أدت إحدى القضايا

البارزة عام 2016 إلى الحكم بالسجن المؤبد على مدعى عليه عمره ثلاث سنوات وبعدما أثار سخطا عارما قال متحدث باسم الجيش لاحقا إن الحكم صدر عن طريق الخطأ.

ورد في القانون 2014 إنه سيطبق لعامين فقط وبررت الحكومة ذلك قائلة إن المحاكمات العسكرية كانت ضرورية للتصدي لموجات الهجمات العنيفة على المنشآت الحكومية خلال تلك الفترة لكن عام 2016 مُدِّد القانون خمس سنوات إضافية، ثم في أكتوبر/تشرين الأول 2021 أصبحت أحكام القانون دائمة.

يمنح عنصر جديد مهم في القانون الجديد العسكريين سلطة البحث وتفتيش الأماكن، أو اعتقال الأشخاص أو مصادرة المواد لمواجهة "الجرائم التي تضر باحتياجات المجتمع الأساسية من سلع ومنتجات تموينية".

تهدف الصلاحيات الجديدة إلى "[حفظ] المقومات الأساسية للدولة ومكتسبات الشعب وحقوقه أو مقتضيات الأمن القومي والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه بعد أخذ رأي مجلس الدفاع الوطني".

قالت هيومن رايتس ووتش إن هذه الصياغة الفضفاضة غير المسبوقة تفسح المجال أمام المزيد من التدخل العسكري في الحكم المدني والحياة اليومية ما يمنح الرئيس ولواءاته الحرية في تحديد التهديدات للأمن القومي.

كما يمنح القانون الجديد وزير الدفاع صلاحية تحديد أعداد العسكريين ومواقعهم ومهامهم وتوزيعهم بحسب مقتضيات "طبيعة عملهم داخل هذه المنشآت والمرافق العامة والحيوية" ويمكن استخدام هذا النص لنشر عسكريين بشكل دائم في المرافق

الحكومية المدنية ما قد يقوض استقلالها أو يؤدي إلى قمع تعسفي من قبل القوات العسكرية ضد التجمعات السلمية قرب هذه المرافق.

"السلع والمنتجات التموينية" التي يقول القانون إنها من المفترض أن يحميها الجيش تشمل منتجات غذائية وغير غذائية وأشكال من الوقود التي تدعمها الحكومة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وتشمل تلك المنتجات عادة مواد مثل الخبز، والأرز، والعدس، والسكر، والدقيق، والفول، وزيت الطهي؛ والضروريات المنزلية، مثل الصابون ومنظفات الغسيل؛ والوقود، مثل أسطوانات غاز البوتان المستخدمة في المنزل. تشرف وزارة التموين والتجارة الداخلية على توريد وشراء هذه المنتجات وأسعارها المدعومة، في حين أن التحقيق واحتجاز المسؤولين عن مخالفات السوق يقع عادة تحت سلطة "مديرية التموين والتجارة" التابعة لشرطة وزارة الداخلية.

قال أعضاء في مجلس النواب ومسؤولون حكوميون وتقارير وسائل إعلام موالية للحكومة إن صياغة القانون الجديدة المتعلقة بالتموين والسلع تهدف إلى منح الجيش صلاحية التدخل للسيطرة على الأسواق بوجه "التلاعب" ما يشير إلى أنه يمكن استخدام القانون لاستهداف المتورطين في ما تعتبره السلطات جرائم اقتصادية مثل الاحتكار أو المتاجرة بالعملة الأجنبية في "السوق السوداء".

تواجه مصر أزمة مالية متفاقمة وارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية بالإضافة إلى الانكماش الاقتصادي المستمر منذ سنوات عدة. وردت حكومة السيسي باستمرار على المعارضة والانتقادات من خلال مضايقة وسجن منتقدي خياراتها السياسية والاقتصادية التي

أدت إلى اتساع الفقر والديون الخارجية غير المسبوقة وكذلك الذين انتقدوا التوسع الكبير في مشروعات الشركات العسكرية العملاقة وغير الشفافة. على مدار أسابيع طويلة انتشرت فيديوهات عدة في وسائل التواصل الاجتماعي تظهر مواطنين يشكون عجزهم عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والسلع مع ارتفاع الأسعار شبه اليومي وأزمة النقد الأجنبي التي أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري بشكل كبير.

تشمل تعديلات قانون القضاء العسكري إضافة الجرائم المرتكبة ضد "المرافق العامة والحيوية والممتلكات العامة وما في حكمها التي تتمتع بحماية القوات المسلحة" إلى اختصاصات المحاكم العسكرية وأدخلت تعديلات أخرى محاكم استئناف عسكرية جديدة للجنايات في مجاراة للتغيير الذي أجري في يناير/كانون الثاني على هيكلية المحاكم المدنية.
سابقا كانت الطعون في قضايا الجنايات أمام المحاكم العسكرية تذهب مباشرة إلى محكمة النقض العسكرية وهي النظير العسكري لمحكمة النقض في نظام القضاء المدني.

رغم أن زيادة فرص الاستئناف القانوني يمكن أن تكون تغييرا إيجابيا إلا أنها لا تغير الطبيعة التعسفية الموثقة جيدا للمحاكم العسكرية وافتقارها إلى الاستقلال وعدم قدرتها على احترام الحق في محاكمة عادلة. قالت هيومن رايتس ووتش إن الدافع يبدو زيادة قدرة القضاء العسكري على ليحل محل المحاكم المدنية بدلا من حصر ولايته بالعسكريين.

أدخلت التعديلات كيانا جديدا داخل وزارة الدفاع للإشراف على المحاكم العسكرية لكنها لم تغير طبيعة القضاة العسكريين كضباط عاملين في الجيش يخضعون لقوانين وزارة الدفاع التي تنظم القضايا المتعلقة بالتسلسل الهرمي، والترقية، والانضباط، والعمل العام.

قال رئيس مجلس النواب حنفي جبالي ومسؤولون آخرون إن وزارة الدفاع أدخلت التعديلات للوفاء بواجباتها الدستورية ما يسلط الضوء على حقيقة أن التعديلات الدستورية والقوانين المختلفة في السنوات الأخيرة وسعت قدرة الجيش على التدخل في الحياة السياسية. تشمل هذه، مثلا، تعديل المادة 200 من الدستور في العام 2019 والذي أعطى الجيش واجب "صون الدستور والديمقراطية والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد".
في تحليل تلك التعديلات قالت هيومن رايتس ووتش حينها إنها ستوسع بشكل كبير سلطة الجيش.

منذ أن قاد السيسي حين كان وزيرا للدفاع الانقلاب العسكري في يوليو/تموز 2013 ضد الرئيس الراحل محمد مرسي مستغلا الاستياء الشعبي من إدارة مرسي لتبرير إقالته بالقوة برز الجيش بشكل متزايد كالمؤسسة المهيمنة في الدولة كما وسّع دوره الاقتصادي بشكل كبير حيث دشن مشاريع ضخمة في قطاعات تجارية واسعة.

تعارض هيومن رايتس ووتش بشدة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في جميع الظروف لأن إجراءاتها كثيرا ما تقوض بشدة الحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة، ولأنها تُستخدم من قبل

الحكومات الاستبدادية لمعاقبة المعارضة السلمية. أعربت "لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة" عن قلقها بشأن المحاكمات العسكرية للمدنيين في مصر منذ العام 2002، رغم أنها كانت حينها على نطاق أصغر بكثير.

قالت "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، في تفسيرها لـ "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" إن المحاكم العسكرية " يجب ألا يكون لها في أي ظرف من الظروف ولاية قضائية على المدنيين" وقالت إنه حتى عندما تتبع المحاكم العسكرية المبادئ التوجيهية لضمانات المحاكمة العادلة - كما ينبغي لها دائما - فإن "غرضها الوحيد" يجب أن يكون "الجرائم ذات الطبيعة العسكرية البحتة التي يرتكبها العسكريون".
قال مجدي: "بدلا إعادة النظر في السياسات السياسية والاقتصادية التي قوّضت حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية لملايين المصريين عززت حكومة السيسي السلطة السياسية والاقتصادية للجيش وينبغي ألا يُزج بالقوات المسلحة لمواجهة آمال شعوبها في تأمين الكرامة والخبز والحرية".

المصدر: https://2h.ae/RGUM

باحث عسكري: الأمريكيون لا يعتبرون الجيش المصري قوة مقاتلة

قال الباحث في الشأن العسكري المصري يزيد الصايغ إن الجانب الأمريكي لا يعتبر الجيش المصري قوة مقاتلة، مشيرا إلى تقدم غالبيته في السن.

وأضاف سابقاً في ندوة حوارية أن "القوات المسلحة المصرية اليوم تضم نحو 15 ألف ضابط برتبة لواء وهذه نسبة عجيبة إذ لا يوجد جيش في العالم لديه هذا الكم من كبار الضباط كون الجيوش تعتمد الشكل الهرمي".

وتابع: "هذا يعود إلى المنافع الكبرى التي تعطى لهؤلاء الضبا مع تمديد فترة الخدمة حيث كان اللواء يتقاعد بعمر الـ 58 عاما لأربع سنوات أخرى وبالتالي هذا الجيش أصبح جيشا غير مقاتل".

يزيد الصايغ ذكر أنه "من خلال البحث قابلت بشكل مباشر وغير مباشر مجموعة من الضباط والمسؤولين الأمريكيين العاملين في العلاقة الثنائية بين البلدين أي هم مسؤولون عن المعونة العسكرية إلى مصر ويعملون في مختلف المستويات وعند سؤالك لهم عن الجيش المصري كقوة مقاتلة يقولون إنهم لا يرونه جيشا مقاتلا ولا يعتبرونه جيشا في الأصل".

وأعرب عن خشيته من الاعتقاد بأن القوات المسلحة المصرية اليوم هي ذاتها القوات التي قاتلت عشية حرب 1967.

وبحسب مؤشر "غلوبال فايرباور" فقد احتل الجيش المصري المرتبة الـ 14 عالميا والأولى عربيا.

بحسب إحصائيات ذات الموقع تقدر ميزانية الدفاع المصرية بـ 9.4 مليارات دولار.

وفي بلد يبلغ عدد سكانه نحو 109.5 ملايين نسمة يصل عدد جنود الجيش المصري إلى مليون و220 ألف جندي.

المصدر: https://2h.ae/uMtB

قرار أمريكي بشأن المعونة العسكرية لمصر.. مكافأة على حرب غزة أم عقاب لحقوق الإنسان؟

قررت الإدارة الأمريكية منح مصر المعونة العسكرية كاملة وعدم اقتطاع أي جزء منها هذا العام استنادا إلى ما وصفته بـ "مصلحة الأمن القومي الأمريكي" وتثمينا لجهود القاهرة في مساعي وقف إطلاق النار واتمام صفقة تبادل الأسرى بين حركة حماس الاحتلال الإسرائيلي.

وتجاهلت وزارة الخارجية الأمريكية مطالب الكونغرس بحجز ربع هذه المساعدات بسبب مخاوف تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في مصر ووافقت على منح مصر المعونة العسكرية بقيمة 1.3 مليار دولار خلال العام الحالي.

وكشف المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية الأربعاء 11 أيلول/سبتمبر إن الوزارة أبلغت الكونغرس اعتزامها صرف المعونة العسكرية لمصر بالكامل خلال العام الحالي بما يعكس موقع مصر ضمن أولويات الأمن القومي الأمريكي وبخاصة في الوقت الذي تحتاج فيه إدارة بايدن للدور المصري في محادثات إنهاء الحرب بقطاع غزة.

وهذه هي المرة الأولى منذ عام 2020 التي تتلقى فيها مصر المساعدات بكامل المبلغ الإجمالي حيث يخضع 320 مليون دولار لشروط تسببت في حجب جزء من هذا المبلغ على الأقل في السنوات القليلة الماضية.

والعام الماضي حجبت الوكالة 85 مليون دولار كانت مشروطة بتقدم القاهرة في معاملتها للسجناء السياسيين وحولت تلك الأموال بدلاً من ذلك إلى تايوان ولبنان، وفقًا لـ"سي أن أن".

وقال المتحدث في رسالة بالبريد الإلكتروني إن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أبلغ الكونغرس أنه سيتنازل هذا العام عن الاشتراطات المتعلقة بمبلغ 225 مليون دولار الذي جرى الربط بينه وبين سجل مصر في حقوق الإنسان استنادا إلى "مصلحة الأمن القومي الأمريكي".

وأكد المتحدث أن بلينكن أكد في تقريره للكونغرس أن مصر استوفت الشروط وأحرزت تقدما واضحا ومستمرا بشأن السجناء السياسيين.

ومن جهتها ذكرت وكالة بلومبرغ أن القرار جاء في الوقت الذي تكافح فيه الولايات المتحدة من أجل الوصول إلى اتفاق يوقف الحرب في غزة وتلعب مصر وقطر دورا حيويا في جهود الوساطة.

في الوقت نفسه يأتي قرار وزارة الخارجية الأمريكية صرف المعونة العسكرية بالكامل لمصر للعام المالي الجديد في الوقت الذي تكافح فيه حكومة السيسي لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أجبرتها على الحصول على حزمة مساعدات إنقاذ بقيمة 57 مليار دولار بقيادة صندوق النقد الدولي والإمارات العربية المتحدة.

وتعد المعونة الأمريكية لمصر هي مبلغ ثابت سنويا تتلقاه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978 حيث أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جيمي كارتر تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام 1982 إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار لإسرائيل و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية و1.3 مليار دولار معونة عسكرية.

المصدر: https://2h.ae/KrO

جهاز يتبع الجيش المصري
يتولى دور هيئة السلع التموينية لاستيراد القمح والمواد الغذائية

أظهرت رسالة اطلعت عليها وكالة رويترز أنّ جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة التابع للقوات الجوية في الجيش المصري تولى مسؤولية استيراد السلع الأولية الاستراتيجية في مصر بدلاً من الهيئة العامة للسلع التموينية ليكون بذلك مسؤولاً عن طرح ممارسات الشراء الدولية وإجراء مشتريات مباشرة، وهو ما أحدث ضجة في سوق القمح خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وكانت مصر وهي أحد أكبر مستوردي القمح في العالم، تعتمد على الهيئة العامة للسلع التموينية التابعة لوزارة التموين لشراء احتياجاتها من الحبوب حيث يعتبر الخبز المدعوم سلعة أساسية لنحو 70 مليون شخص.

وجاء في رسالة وزارة التموين إلى وزيرة الزراعة الروسية أوكسانا لوت أنّ جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة التابع للقوات الجوية في الجيش المصري أصبح "الجهاز الحكومي الأوحد الذي يتمتع بالصلاحيات الاستثنائية لتنظيم المناقصات الدولية والتعاقد بالأمر المباشر لشراء القمح والمنتجات الغذائية الأخرى لتلبية احتياجات مصر".

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تبسيط العمليات لكنها أثارت مخاوف بين المتداولين حول العالم وفق "رويترز".

وانتعشت الشركات التي يملكها الجيش المصري في عهد السيسي ما أثار قلق بعض رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب.

وقالت الحكومة المصرية إنّ هذه الشركات تسدّ الفجوات الموجودة في السوق وجاء في الرسالة: "ينفذ جهاز مستقبل مصر كل الصلاحيات التي نفذتها الهيئة العامة للسلع التموينية سابقاً".

وأضافت الوزارة أنها "تضمن أن جهاز مستقبل مصر لديه قدرات مالية لتنفيذ كل التزاماتها المالية تجاه الشركات الفائزة في المناقصات/التعاقد بالأمر المباشر".

وقالت الهيئة العامة للسلع التموينية في رد مكتوب لـ"رويترز" إنّ الرسالة تهدف إلى التعريف بمسؤولي الجهاز.

وأضافت أن التواصل مع وزارة الزراعة الروسية جاء "لضمان توريد الأقماح المستوردة دون أي صعوبات" مشيرة إلى "موافقة مجلس الوزراء بتفعيل دور جهاز مستقبل مصر نحو الشراء الموحد".

وقال اتحاد مصدري الحبوب في روسيا إنه "لا يستطيع تأكيد أو نفي وجود هذه الرسالة" وأضاف في بيان: "لم نتلقّ حتى الآن أي معلومات عبر القنوات الرسمية المستخدمة في تبادل مثل هذه المعلومات المهمة".

دور متنامٍ لأجهزة الجيش المصري

تأسس جهاز مستقبل مصر بموجب قرار جمهوري في 2022 وهو الذراع التنموية للقوات المسلحة، وعلى الرغم من تركيزه في بادئ الأمر على مشروعات استصلاح الأراضي توسع نطاق عمله منذ ذلك الحين ليشمل قطاعات رئيسية في الاقتصاد، وتولى الجهاز مسؤولية بعض المشروعات من مؤسسات عسكرية أخرى وكذلك هيئات مدنية.

وشرع الجهاز في أول محاولة لشراء القمح والزيوت النباتية عبر اتفاقيات شراء مباشر في نوفمبر/تشرين الثاني إلا أن غموض الإجراءات أربك المتعاملين ودفعهم إلى تأجيل المعاملات والمطالبة بمزيد من الوضوح ودائماً ما اعتمدت مصر على الهيئة العامة للسلع التموينية بوصفها وسيطاً موثوقاً به في التجارة الدولية.

ولا يُعرف الكثير عن جهاز مستقبل مصر في السوق العالمية لتجارة القمح. وفي مايو/أيار 2022 قال الجهاز إنه يعتزم خفض فاتورة واردات القمح في مصر من خلال توريد نحو مليون طن من القمح المحلي للحكومة في 2024 وأظهرت بيانات لوزارة التموين وفقاً لـ"رويترز" أنّ المحصول المحلي بلغ هذا العام 3.42 ملايين طن حتى نهاية موسم حصاده في أغسطس/آب بزيادة طفيفة على 3.41 ملايين طن في 2023 وأقل من 3.7 ملايين طن قدمها المزارعون إلى الحكومة في 2022.

ويتشكك المتعاملون في جهاز مستقبل مصر وقال أحد المتعاملين الألمان: "لقد وضعت الهيئة العامة للسلع التموينية شروطها بخصوص الصفقات في الممارسات الدولية على مدى سنوات عديدة إنهم جديرون بالثقة لا يمكن إجراء عمليات شراء كبيرة بملايين الدولارات من دون هذه الثقة". وأضاف: "على المدى الطويل لا شك أن الهيئة الجديدة ستكون قادرة على إجراء عمليات شراء لكنها قد تواجه صعوبات في الأمد القريب".

المصدر: https://2h.ae/kHtC

الجيوش العربية التي تذوب في المعارك

ليس هناك إضافة في تحليل الوضع السوري خاصة وأن المحليين الاستراتجيين أكثر من الجنود المقاتلين على الأرض لكني وقفت عند اختفاء الجيش السوري الرسمي (حتى نميزه عن تسميات فصائلية) من ميدان المعركة كأنه لم يكن. انسحاب أو ذوبان يذكر بانسحابات سابقة لجيوش عربية أخرى كان الناس ينتظرونها في المعارك التي تطابق الدعاية الإعلامية للأنظمة فلما حدثت المعارك لم نجد

الجيوش ذوبان يطرح أسئلة كثيرة عن وظائف هذه الجيـوش الفعليـة منذ تأسيسها ووضعها في صدارة العناوين الوطنية، ومن هذا تتولـد أسئلة أخرى عن الدور الفعلـي لهـذه الجيـوش في علاقـة بالمسـألة الديمقراطية في الوطن العربي.

لنذكر بالبطولات

في حرب 67 والعرب حديثو عهد بالاستقلال وبناء الجيـوش الوطنيـة وضعت إذاعة صوت العرب من القاهرة كـل الأمـة العربيـة في خنـادق الاحتياط وراء جيش عبد الناصر وما هي إلا غفوة ليلة حتى تبخـر هـذا الجيش وحُطمت طائراته في مطاراتها وفقـدت مصـر سـيناء وأوشـك القائد على الانتحار إعلاميا.

انتبه الناس إلى الفارق بين الدعاية والحقيقـة وبـاتوا بشـعور قـاهر بالهزيمة/النكبة ليس من الكيان الغازي بل من الجـيش الـذي أوكلـوا إليه أمر أمتهم فلم يقم من نومه حتى انهزم.

في حرب العراق عاود الإعلام العربـي إقنـاع الجمهـور (الأمـة قاطبـة) بقوة الجيش الرابع في العالم وكان الناس ينتظـرون تقطيـع الأفعـى التي تتمدد من البصرة إلى بغداد ومـا أسـرع مـا وصـلت الأفعـى إلـى بغداد وأفاق الناس على جنود العراق ينزعون بدلاتهم ويقفـزون في نهر دجلة عراة مسجلين رقما تاريخيا في سرعة تفكك الجيوش.

يمكننا تعداد حوادث مشابهة عن جيش علي عبـد اللـه صـالح الـذي حكم به اليمن وعن فيالق اللجان الشـعبية الليبيـة جـيش القـذافي الذي غير شكل انتظامه العسكري ولكنه لم يغير مهمته ولـن ننسـى عسكر الجزائر أبطال العشرية السوداء.

وأخيرا وصلنا إلى جيش بشار فإذا هو يذوب في معركة أقل بكثير مما تعرض له جيش عبد الناصر وجيش صدام مما يعيدنا إلى السؤال:
ماذا كانت تفعل هذه الجيوش منذ تأسيسها؟
ما عقيدتها وما نوعية الجندي فيها خاصة إذا قفزت إلى سير الكتابة مقارنة بجنود حماس في غزة في معركة الطوفان؟
هل آمنت هذه الجيوش بمهامها الوطنية؟
وهل لها وطنية أصلا أم أنها جيوش الزعماء؟ استعملوها لقمع شعوبهم فلم تنتصر إلا على العزّل من أبناء الشعب في مجازر متتالية منذ سبعين عاما أو يزيد؟

جيوش ضد الداخل

في خطاب الدعاية تُبنى الجيوش للدفاع عن الأوطان من كل عدوان خارجي وعلى الأرض بنيت الجيوش العربية لمواجهة حركة الشعوب التائقة للحرية متناسية أن الجيوش جاءت بعد الحرية أي بعد أن حررت الشعوب نفسها بقوتها الخاصة من الاستعمار المباشر فإذا الجيوش تتشكل لتنوب عن المحتل الأجنبي وتقمع شعوبها، مرسخة سلطة الفرد أو سلطة العائلة أو سلطة الحزب. ومع الوقت تُحول أوطانها إلى سجون لشعوبها رغم أن مكونها الأساسي هو من أبناء هذه الشعوب وغالبا من أبناء المفقرين من الشعب قبل أولاد الأغنياء والمترفين أو المتنعمين بالسلطة.

هذا انحراف تاريخي تأسست عليه الكيانات القُطرية العربية وتشوهت به كل تجربة بناء وطني يقدم الحرية على النظام وبالتفصيل قدمت الأنظمة العربية متسلحة بأبناء الشعب نفسه النظام وهو الاسم الملطف للقمع على بناء الحريات العامة التي منها

تخرج الديمقراطية وتتطور. انتهى الانحراف بذوبان الجيوش وسقوط الأنظمة وعودة مهمة بناء الحرية للشعوب نفسها لكن أثر القمع العسكري ترك عاهة في العقول وفي النفوس تذكر بعاهة العبيد المحررين عقب تحرريهم إذ عادوا طائعين إلى السيد المستعبد.
نحن هنا نتأمل عاهة نفسية وسياسية عميقة في النفوس الجيل العربي من النخب ومن العوام الذين ربتهم الجيوش المنحرفة عن مهماتها تخلى عن الربيع العربي مشروع الحريات الأكبر منذ نصف قرن وأعاد تنصيب أجهزة القمع لتحكمه.
والشكل الكاريكاتوري لهذه العاهة هي أن جزء من الشعب الليبي رضي بحفتر وأبنائه حكاما عليه؛ وليس في سجل حفتر إلا الهزيمة والخيانة يطفو هنا سؤال مهم هل تحتاج الدول العربية فعلا إلى جيوش؟

لنتخيل دولا بلا جيوش

هذه صورة روائية لن تتجسد في الواقع فالجيش مكمل لشكل الدولة لا يمكن تخيلها دونه، لذلك فإن العرب لن يكونوا استثناء بين الدول ستظل هذه الجيوش في مكانها مهما كان حجم الدولة وشكلها القانوني. الجميع يعرف الآن أي الحروب خاضتها الجيوش العربية وأي انتصارات جلبت لدولها لندع جانبا كلفة الإنفاق على هذه الجيوش، ولن نتتبع السؤال عن مردود هذه الكلفة لو أنفقت على التعليم والتدريب وصناعة النخب التقنية في كل ميدان.

الانتصار العربي الوحيد ضد عدو خارجي حققته فرقة حماس التي ليست جيشا نظاميا على الكيان الغاصب وربما نحسب نصر الثورة السورية على جيش بشار في الانتصارات غير النظامية بقية

الانتصارات هي انقلابات دامية على حق الشعوب والإيغال في دمائها بما يعيدنا إلى السؤال:

ما فائدة الجيوش؟ ماذا لو يتجاوز الثوار السوريون المنتصرون (كما نتوقع) مسألة بناء جيش وطني ويكتفون بقليل من أمن ينظم الفوضى الصغيرة ويترك للشعوب حق حماية نفسها بيدها عند استشعار خطر خارجي؟

فكرة متخيلة عن دول بلا جيوش لا تشتري أسلحة يأكلها الصدأ ولا تشغل معامل الغرب المبدعة في ابتكار أدوات القتل (كم حجم ما أنفقت الجيوش العربية على التسليح؟ رقم فلكي بلا شك).

كل شواهد التاريخ العربي الحديث تكشف لنا أن الجيوش العربية عاهة مستديمة في جسد شعوبها وأن الياسين 105 قتل من الصهاينة أكثر مما قتل الطيران العربي والمدافع العربية منذ سبعين عاما. الجيوش التي تعلن منذ سبعين عاما عن الرد في اليوم والوقت المناسبين نراها تنهار قبل وصول هذا اليوم العظيم.

الخيال السياسي للعقود القادمة لن يمكنه الإفلات من صورة الدولة التي لها جيش ولذلك يمكننا أن نتخيل فصائل الثورة السورية تتحول إلى جيش نظامي لاستيعاب العناصر المقاتلة وتشغيلهم في اقتصاد منهار فيتحولون بسرعة إلى جيش نظامي آخر يمارس نفس الأدوار.

الزمن الذي تُبنى فيه دول بلا جيوش سيظل صورة روائية حركة حماس خاضت حربا ولم تحتج إلى دولة وما نخالها الا تفشل لو قامت بطوفانها من داخل دولة عربية أما ميلاد الديمقراطية من مناخ الحريات فلا نراه قريبا فالجيوش العربية مسمّنة بعلف ممتاز.

المصدر: https://2h.ae/WDiJ